



الرباط، 24 مارس 2012

توصية

اللجنة المختصة بحقوق المرأة

عن دور المرأة في عملية التحول الديمقراطي وحكم الدول الأورومتوسطية

المقررون: الأناصة. أنتونيا بارانوف (البرلمان الأوروبي)
السيد. جينارو مالجيري (إيطاليا)
الأناصة. فاطمة شيلوشي (الجزائر)

- A. لما كانت المساواة بين الجنسين مبدأ أساسياً كان له تأثيراً كبيراً على المشهد العالمي في السنوات الأخيرة، بالتأثير على السياسات الوطنية والعالمية؛
- B. وحيث أنه لا يمكن تحقيق الديمقراطية بدون المشاركة الكاملة للمرأة، لأن دورها أساسي في تقوية المؤسسات الديمقراطية؛
- C. وبما أن هناك ميل لا اعتبار حقوق المرأة أمراً ثقافياً ودينيّاً في بعض دول البحر المتوسط؛
- D. وحيث أن التمثيل المتساوي للمرأة والرجل في صناعة القرار السياسي مسألة تتعلق بحقوق الإنسان وأنه تم التعارف على العدالة الاجتماعية كشرط لعمل المجتمع الديمقراطي؛
- E. ولأن تعزيز المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة شرطاً أساسياً لنجاح التحول المؤسسي والديمقراطي؛
- F. وحسبما يصرح مؤتمر إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، في جملة الأمر، أن أحزاب الدولة يجب أن تتخذ جميع الإجراءات المناسبة، ومن ضمنها الإجراءات الإيجابية، للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامّة؛
- G. وحيث أن مشاركة المرأة وقيادتها في صناعة القرار السياسي في منطقة البحر المتوسط لا تزال تتأثر بالعقبات مثل غياب البيانات المساعدة في المؤسسات السياسية وفي هياكل الرعاية في المجتمع، وكذلك باستمرار الأفكار النمطية؛
- H. بينما تقوم اللجنة المختصة بحقوق المرأة في المجلس البرلماني لاتحاد المتوسط بالترويج للمساواة بين الجنسين بشكلٍ استباقي في السياق الأورومتوسطي مؤكدة بالتحديد على الحاجة لتعميم الجنس في وضع أطر السياسات العامة لضمان مشاركة المرأة في عمليات صناعة القرار؛
- I. وحيث أنه، مع التغيرات الصاخبة في جنوب البحر المتوسط، أصبحت حالة المرأة العربية مجالاً هاماً للتحول الناجح للديمقراطية؛
- J. وحيث أن المشاركة الفعالة للمرأة في التحركات التاريخية نحو الديمقراطية في منطقة جنوب المتوسط قد أدت، في بعض الدول، إلى تحولات كبيرة لأنظمتها القانونية لتمكين المرأة من لعب دور قيادي في المجتمع (مثل الدستور المؤقت في مصر والقانون الانتخابي التونسي، والدستور المغربي الجديد، والقوانين المعتمدة في 12 يناير 2012 بالجزائر) القانون الذي يتناول النظام الانتخابي، والقانون المتعلق بالأحزاب السياسية، والقانون المتعلق بالجمعيات، والقانون التنظيمي الذي يحدد آليات زيادة فرص حصول المرأة على تمثيل في المجالس المنتخبة)؛
- K. وحيث أنه في الانتخابات الأخيرة فازت المرأة بـ 26.3% من المقاعد في البرلمان التونسي؛ و16.96% في مجلس النواب المغربي؛ و10.8% في مجلس النواب الأردن، بينما مثّلت في مصر نسبة أقل من 2% من أعضاء مجلس الشعب؛
- L. ونظراً لأهمية الدعم المالي العام والخاص في تنمية المجتمع المدني والجمعيات غير الحكومية التي تناضل من أجل حقوق المرأة، مع مشاركة النساء ودخولهن بشكل كبير في النشاط النسائي؛
- M. وتبدي اللجنة أسفها الشديد حول التسوية القضائية لمؤسسة النساء من أجل المتوسط، أمام الوضع الحرج القائم، في ظل غياب التجديد أو الالتزام الرسمي بإعانات مالية عامة، وفي وقت تظهر فيه الأحداث إلى أي مدى تظل قضية المساواة بين الرجال والنساء في منطقة البحر الأبيض المتوسط، قضية جوهرية؛

المساواة بين الجنسين كأحد حقوق الإنسان الأساسية

1. تشير إلى أن حقوق المرأة هي من حقوق الإنسان الأساسية وأن احترام النساء والفتيات وتوفير حياة سعيدة وكرامة لهن في المنزل والمجتمع على السواء، يعد أمراً أساسياً لحفظ مستوى الديمقراطية ونجاح الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاتحاد من أجل المتوسط؛ وتشجع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو" بشكل فعّال وكذلك البروتوكول الخاص بها من خلال القيام - على سبيل المثال - بعمل خطة قومية تهدف إلى تعزيز دور المرأة في المنطقة الأورومتوسطية من خلال استهداف أعمال إيجابية ليتم اتخاذها، مثل: إدخال مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في الدساتير الجديدة؛ وإنشاء نظام الكوتة أو أية آليات أخرى لضمان تمثيل حقيقي وكبير للمرأة في المجالس المنتخبة؛ وإنشاء وزارة لتكافؤ الفرص في الحكومات المؤسسة حديثاً؛ وتأسيس منظمة لتكافؤ الفرص ومحاربة جميع أشكال التمييز؛ وتحسين تعليم المرأة؛ وتحقيق المساواة في حصول المرأة على العمل، وعلى الموارد الاقتصادية، وتدعو إلى إلغاء القوانين التي تفرض على النساء الزواج من مغتصبيهن؛
2. تشجيع الدول الأعضاء على بدء تقييم فعال من الجنسين للتشريع الوطني للترويج الأفضل لحقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في المؤسسات؛
3. أهمية مراعاة زيادة عدد النساء المشاركات في وضع مسودات القوانين في البرلمانات الوطنية مع مراعاة التأكيد على الممارسات التشريعية الأكثر عدلاً والعملية الديمقراطية الحقيقية؛
4. تكرر مطالبتهما للدول الأعضاء لمتابعة عملية اسطنبول/مراقش، من خلال إنشاء مركز مراقبة أوروبتوسطي للمساواة بين الجنسين لمراقبة التقدم في المساواة بين الجنسين في مناصب صناعة القرار؛ وتنادي بإنشاء شبكة أوروبتوسطية من الأكاديميين والعلماء كجزء من أمانة اتحاد المتوسط، مع تطلع إلى إنشاء منتدى لتنسيق مشروعات التنمية المحلية التي تتضمن المرأة في منطقة الأوروبتوسط؛
5. وتكرر اللجنة طلبها من الدول الأعضاء تشجيع تبادل الأعمال الجيدة بين المنظمات المهنية وغير الحكومية على شاطئي المتوسط حتى نصل لإشراك أفضل للمرأة في عملية الانتقال نحو الديمقراطية؛

الشراكة مع المجتمع المدني والعالمي

6. الإشادة بالعمل القيم لمنظمات المرأة في الدول الأوروبتوسطية في دعم وترويج الحملات العامة الهادفة لتحسين موقف المرأة ومطالبة الدول الأعضاء بزيادة إجراءات دعم منظمات المرأة، ويتضمن ذلك تزويدها بالتمويل الكافي وإنشاء مننديات للتعاون في الانتخابات؛ وتذكر بأهمية الدور النشط الذي يلعبه الرجال في العمل على تحسين وضع المرأة وتحقيق المساواة.
7. مطالبة الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات لزيادة مشاركتها مع الجهات الفاعلة الأخرى على المستوى العالمي، مثل UN WOMEN والاتحاد بين البرلماني، لترويج التمثيل المتوازن للمرأة في الحياة السياسية؛ وفي هذا الإطار تقوم أيضاً بترويج تأسيس البرامج المشتركة لتقوية المرأة بين اتحاد المتوسط وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة UN WOMEN؛
8. تشجيع إنشاء شبكة تكنولوجيا معلومات لاتحاد المتوسط البرلماني، تديرها الأمانة العامة، من أجل أعضاء المجلس من النساء بهدف تبادل المعلومات ذات الصلة وأفضل الممارسات لقيادة عملية تشريعية في المنطقة؛ وتعيد مطالبة الدول الأعضاء بزيادة تبادل الخبرات والقوانين بين الدول الأوروبتوسطية، وزيادة المننديات والاجتماعات الهادفة لتحقيق اتفاق في الثقافات والأفكار المتعلقة بالجنسين؛
9. تشجيع تعاون الدول الأعضاء مع المنظمات غير الحكومية النسائية، لترويج وتبادل أفضل الممارسات التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجنسين في مناصب صناعة القرار؛

التحول الديمقراطي في الدول العربية الأعضاء

10. في ضوء التطورات الاجتماعية والسياسية المستمرة في منطقة جنوب المتوسط، حث الدول الأعضاء على أن تؤدي حركات الديمقراطية إلى مجتمعات عادلة فعلاً مع حقوق متساوية للجميع؛

11. وتوضح أن عملية التحول الديمقراطي الناجحة لا يمكن أن تحدث بدون تمثيل كبير للمرأة في جميع مجالات الحياة، ويتضمن ذلك التمثيل السياسي والحكم وبالتالي، تعتبر تعميم حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين أموراً بالغة الأهمية في الديمقراطيات الناشئة وتأسيس الضمانات الدستورية التي تمنح المرأة في الدول الأعضاء الحق في ممارسة المواطنة الكاملة والمشاركة في تشكيل العملية الديمقراطية في المنطقة؛
12. وتشير إلى ضرورة وجود تمثيل مناسب للمرأة على مستوى الأحزاب السياسية والهياكل النقابية للوصول إلى إسهام أفضل للمرأة في عمليات اتخاذ القرار؛
13. تؤكد على حقيقة أن المشاركة المتساوية للمرأة والرجل في جميع مناحي الحياة عنصر هام في الديمقراطية وأن مشاركة المرأة في الحكم يشكل شرطاً أساسياً للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، والترابط الاجتماعي والحكم الديمقراطي العادل؛ وبالتالي، تحت جميع الدول بقوة على جعل المساواة بين الجنسين أولوية في أجندة عمل ترويج الديمقراطية؛
14. تعترف بدور الإعلام في الترويج للقضايا المتعلقة بوضع المرأة ودورها في المجتمع وكذلك تأثيره على موقف المواطنين في دولهم؛ وتوصي بوضع خطة عمل تهدف إلى دعم المرأة في الإعلام، كمسار للعمل الاحترافي وكذلك كفرصة لمراقبة كيفية تمثيل المرأة على التلفاز، من خلال إنتاج برامج تلفزيونية واستخدام الوسائط الجديدة (الإنترنت والشبكات الاجتماعية) في تشجيع المشاركة السياسية للمرأة لنشر فكرة أنه يمكن أن تعمل التقاليد والفرص المتكافئة معاً بشكل متجانس؛
15. تؤكد على مبدأ عالمية حقوق الإنسان، وتحت الدول الأعضاء على تجنب اعتبار حقوق المرأة أمراً ثقافياً ودينياً واستغلال الفرصة الذهبية للتحول لاشتمال عدم تجزئة حقوق الإنسان في دساتيرها؛
16. تطالب الدول العربية الأعضاء بضمان مشاركة المرأة بقدر مساوي في الأنظمة السياسية بعد الثورات، وخاصة باستخلاص الدروس من الخبرات السابقة، وضمان الاعتراف الكامل بالمشاركة السياسية للمرأة في الأنشطة الثورية خلال عملية التحول الديمقراطي؛
17. تعترف بالدور الحيوي للأحزاب السياسية كعوامل أساسية في الارتقاء بالمرأة في الحياة السياسية، وتدعو الدول الأعضاء إلى تشجيع الأحزاب الوطنية على اتخاذ إجراءات لزيادة عدد النساء المرشحات في الانتخابات؛ وتهنئ نفسها على التطورات في تونس - التي تبدو كمثال يحتذى به لجيرانها من الدول - حيث قامت بتشجيع الأحزاب السياسية على اقتراح رقم متكافئ للرجال والنساء على قوائمها الانتخابية، كما تهنئ نفسها على اعتماد الدولة الجزائرية للإصلاحات التي تم إدخالها من خلال القوانين التنظيمية الصادرة في 12 يناير 2012، والتي تضع إجراءات ملموسة لتعزيز ترشح المرأة في الانتخابات؛
18. ترى أنه من الهام جداً لمساواة المرأة في الدول الشريكة التي تمر بالتحولات الجذرية أن يقدم اتحاد المتوسط دعمه الصريح للمشاركة الكاملة والمساوية للمرأة في عمليات الإصلاح الوطني؛
19. تطالب دول اتحاد المتوسط المعنية بسحب التحفظات التي أعربت عنها أمام مؤتمر إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛
20. ترى أن تجربة التحول الديمقراطي بعد انهيار الدكتاتورية الشيوعية في وسط وشرق أوروبا يجب مشاركتها مع القوى الديمقراطية الناشئة حديثاً في شمال أفريقيا والشرق الأوسط؛ وتحت اللجنة ومنظمة EEAS على المزيد من المشاركة في عملية التحول الديمقراطي الناشئة في هذه المنطقة المجاورة الهامة؛
21. تحيط علماً بقرار اللجنة والممثل الأعلى لدعم تأسيس منحة أوروبية للديمقراطية (EED) لمساندة الجهات السياسية الفاعلة التي تكافح من أجل التغيير الديمقراطي في دولها وتحت على استغلال هذه الوثيقة في منطقة جنوب المتوسط؛ وتطالب اللجنة الأوروبية بضمان أن EED ستؤيد المشاركة المساوية للمرأة في عملية التحول الديمقراطي لدولها؛
22. تعبر عن خيبة الأمل في القرار المشترك بين اللجنة الأوروبية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية وسياسة الأمن، الذي تم تبينه في 25 مايو 2011، بعنوان "استجابة جديدة للجوار المتغير" الذي لا يعامل مع حقوق المرأة وتقويتها في الحياة السياسية العربية؛ وتطالب دول جنوب المتوسط بالاستغلال الكامل للموارد التي قدمها الاتحاد الأوروبي كجزء من وثيقة الجوار والشراكة الأوروبية (ENPI) للفترة 2007-2013 للبرامج الإرشادية الإقليمية والوطنية، وتتضمن مشروع "دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل" (SPRING) لدول الجوار الجنوبية (الذي خصص الاتحاد الأوروبي له 350 مليون يورو لفترة 2012-2013)، التي تسعى إلى ترويج حماية حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية؛ وتحت اللجنة الأوروبية على الاستمرار في برنامج المساواة بين الجنسين في المنطقة الأورومتوسطية (EGEP) (2008-2011)؛

0
0 0

وتطلب من رئيسها توجيه هذه التوصية إلى الرئاسة المشتركة لاتحاد المتوسط، المدير العام لأمانة اتحاد المتوسط والممثل الأعلى/نائب الرئيس كاترين أشتون واللجنة الأوروبية وبرلمانات وحكومات الدول أعضاء اتحاد المتوسط والبرلمان الأوروبي.